للازمها الاعم الخ لازمها هو جزاها اللذان تنحل اليهما وانما كانا لازمان لان الجزا بد الازم لكله
اذ كلما صدق الكل صدق الجزء كما تر غير ما مرة وانما كانا اعم لدليل انه تكذب الجزئية مع صدقهما
كما ذكر المولف انفا قوله ونقيض الاعم الخ قد مر لك في النسب الاربع ان نقيض الاعم اخص
من نقيض الاخص ونقيض الاخص اعم من نقيض الاعم ومر لك تمثيله قوله من الكليتين
الاولتين كذا في كثير من النسخ بالتا تثنية اولية وهي الغية والفصحى اولى قوله حمل المفهوم
والمراد الخ المفهوم المردد هو منفصلة مانعة خلو مركبة من نقيضي الجزئين بان تحلل المركبة
الى جزئيها ويوخذ نقيضاهما فيردد بينهما ويقال اما هذا النقيض واما ذاك لكن ان كانت
المركبة كلية كان هذا كافيا في اخذ نقيضها كما تر تمثيله وان كانت جزئية فلا يكفي في نقيضها
ما ذكر من المفهوم المردد بل الوجه في نقيضها ان يردد بين نقيضي الجزئين بالنسبة الى كل فرد فرد
من افراد الموضوع فيقال كل فرد من افراد الموضوع لا يخلو عن نقيض الجزئين كما مثل المص وهذا
الوجه هو اوضحها واقلها كلفة وعليه اقتصر صاحب الشمسية وصاحب التهذيب غير انه
لا ينبغي ان يعد مما الكلام فيه وهو ان المركبة تناقضها منفصلة مانعة خلو اذ النقيض على هذا
الوجه ليس بشرطية اصلا وانما هو حملية **تنبيهات الاول**
ان من جملة الاحكام اللاحقة للقضايا التناقض والعكوس وتلازم الشرطيات ولما وقع الفراغ
من القضية واقسامها شرع الان في احكامها وذكرها على ذلك الترتيب ووجه الاحتياج
الى هذه الثلاثة بعد معرفة القضية ان المنطق لما كان المقصود منه كما مر استخراج المطالب
التصورية والتصديقية وكان المستدل ربما يمكنه الاستدلال بقضية لكن يمكن بابطال
نقيضها او تصحيحها لتتبين صحتها او كذبها اذ كلما صدق احد النقيضين كذب الاخر
او بالاتيان بعكسها او غيره من اللوازم اذ كلما صدق الملزوم صدق اللازم احتاج الناظر
الى ما يناقض كل قضية وما يلازمها من عكس وغيره وانما قدم التناقض لتوقف بعض
القياسات في العكوس والتلازم عليه والتناقض والعكس بابان مهمان من احكمهما
سهل عليه ما بعد هما لا سيما باب التناقض اذ عليه مدار برهان الخلف وهو غالب استدلال
العلما في جل مطالبهم وهو مصدر تناقض الكلام اي تخالف **الثاني** انما اقتصر المولف
كغيره على التناقض في القضايا لكونه هو المنتفع به في القياسات وغيرها كثيرا دون النقيض
الافرادي وان كان هو الاصل كما مر لك **الثالث** التقابل اربعة تقابل التضاد كالبياض
والسواد وتقابل التضايف كالابوة والبنوة وتقابل العدم والملكة وهو ان يكون احد
المتقابلين وجوديا والاخر عدميا ويكون العدمي هو سلب الطرف الوجودي عما من شانه ان
يتصف به كالعمى فانه سلب البصر عما من شانه ان يتصف به ولذا لا يقال في الحجر اعمى وتقابل
التناقض وهو التقابل بالايجاب والسلب من غير اشتراط سلب الشي عما من شانه ان يتصف به
ولهذا يفارق هذا القسم العدم والملكة **واعلم** ان التقابل في النقيضين ذاتي واما
في الضدين فلا يودي اليه من النقيضين وذلك ان البياض نقيضه لا بياض والسواد اخص
منه فكلما وجد السواد وجد لا بياض وكلما وجد لا بياض كذب البياض ولو اجتمع البياض
والسواد لاجتمع البياض مع لا بياض والسواد مع لا سواد وهو ظاهر **الرابع**

ما ذكره المص

اونفيه

ما ذكره المص كغيره من الوحدات الثمانية لا تنحصر فيه الوجوه التي تختلف بها القضايا اختلافا
يخرجها عن التناقض لكونها تختلف بكثير من المتعلقات كالاحوال والظروف والمفعولات
كلها وغير ذلك تقول مثلا كل انسان ضاحك بالفعل اي عند التعجب او حال كونه متعجبا بعض
الانسان ليس بضاحك بالفعل اي غير متعجب وزيد كاتب اي بالقلم الرومي وزيد ليس بكاتب
اي بالقلم الهندي وزيد اكل اي الخبز وزيد ليس باكل اي اللحم الى غير ذلك مما لا ينحصر وان كان
بعضها راجعا الى ما مر ولهذا ينفي الشي في كلام العرب وغيرهم ويثبت باعتبارين ولا
يحصل فيه تناقض كقول الشاعر • خلقوا وما خلقوا لمكرمة • فكانهم خلقوا وما خلقوا •
رزقوا وما رزقوا سماح يد • فكانهم رزقوا وما رزقوا • وانما جماع الاتفاق المحقق
للتناقض هو اتحاد النسبة الحكمية حتى يرد الايجاب والسلب على شي واحد من جهة واحدة كما ذهب
اليه الفارابي ومتابعوه وبذا نعلم تحقيق هذا المذهب مع اختصاره وليس الامر ايضا منحصرا في
في التناقض بل كل كلام كان في ظاهره متدافعا بصدق ويزول تدافعه باحد هذه الوجوه سوا
كان ذلك التدافع بالتناقض او بالتضاد لكونه يستلزم التناقض كما مر تقول مثلا زيد ضاحك
اي يوم الخميس زيد باك اي يوم السبت وزيد عالم اي بالفقه وزيد جاهل اي بالطب فلم يصح الكلام
لان هذا الاختلاف المترائي قوله ينام باحدى مقلتيه ويتقي باخرى المنايا فهو يقظان هاجع
كيف وهو بظاهره التضاد المستلزم للتناقض ولكنه صح لاختلافه بالجزء والكل **الخامس**
لا تنافي بين اشتراطهم الاتحاد في القوة والفعل كما مر وبين اشتراطهم الاختلاف في الضرورة
والامكان في تناقض الموجهات بان يقال الضرورة بالفعل والممكنة بالقوة والجواب ان القوة
والفعل المشترطين في الوحدات مما الراجعان الى المحمول والضرورة والامكان راجعان الى
النسبة وايضا ليس القوة هو الامكان ابدا لتقدم الفرق بينهما في الموجهات نبه عليه
العلامة ابن مرزوق رحمه الله **السادس** قد عرفت فيما شرحكم التناقض في الحمليات
وسكت المولف عن الشرطية وحكمها ان الشرطية تناقضها شرطية اخرى تخالفها في كيفها
وكمها وتوافقها في جنسها اي الاتصال والانفصال او في نوعها اي اللزوم والعناد
والاتفاق فنقيض الكلية الموجبة اللزومية جزئية سالبة لزومية ونقيض الكلية
السالبة اللزومية جزئية موجبة لزومية وكذا الاتفاقية ونقيض الكلية الموجبة
العنادية ايضا جزئية سالبة عنادية وهكذا مثلا قولنا كلما كان انسانا كان حيوانا
نقيضه قد لا يكون اذا كان انسانا كان حيوانا وقولنا ليس البتة اذا كان انسانا كان
كان حجرا نقيضه قد يكون اذا كان انسانا كان حجرا وقولنا دايما اما ان يكون الموجود قديما واما
ان يكون حادثا نقيضه قد لا يكون اما ان يكون الموجود قديما واما ان يكون حادثا وعلى هذا القياس
ويمكن ادراج الشرطيات في كلام المص عند قوله وان كانت مسورة الخ غير انه يفوته شرط
الاتفاق في الجنس والنوع المذكورين والله اعلم قوله يخرج تبديل كل واحد من طرفي المنفصلة
الخ خروج المنفصلة عن حد العكس بمعنى انه لا عبرة بعكسها اذ العكس المعتبر هو الذي يكون
له تاثير في المعنى لا بمجرد اللفظ والمنفصلة لا يوثر عكسها شيئا في المعنى وخروج المنفصلة
كما قرره وهو المعروف الجاري على السنة القوم وجوز قطب الدين في شرح الشمسية ان يكونها

لا بمجرد

فصل العكس

كما قرره هو

Copyright © King Saud University